دور الاستثمار الزراعي في تحقيق التنمية المستدامة من جانب البعد البيئي –دراسة حالة ولاية بسكرة–

أ.أسماء حدانة

جامعة بسكرة–الجزائر

الملخص:

إن الاستثمار الزراعي يعتبر وسيلة من الوسائل الفعالة لتحقيق التنمية المستدامة لما يحققه من مداخيل حقيقية. فالقطاع الزراعي من أهم القطاعات الواعدة في الجزائر وخاصة في ولاية بسكرة. تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الاستثمار في القطاع الزراعي في تحقيق التنمية المستدامة لكن بشرط التقيد بالطرق التي تحافظ على البيئة ،ولا تؤدي إلى استنزافها وإلحاق الضرر بها. ولهذا تم التركيز على ولاية بسكرة كدراسة حالة للتعرف على واقع الاستثمار الزراعي و طرق الإنتاج المستخدمة. تزخر هذه المنطقة بمقومات فلاحية تسمح لها بتأمين متطلبات السكان من المنتجات الزراعية و تحقيق معدلات مهمة من الأمن الغذائي، كما تحتل المرتبة الأولى وطنيا في هذا المجال. بينت نتائج الدراسة أن هناك أثرين للاستثمارات الزراعية بالمنطقة. الأثر الايجابي يتمثل في خلق مناصب شغل لشباب الولاية نتيجة الزيادة في حجم الاستثمارات. أما الأثر السلبي يتعلق بالمساس بالبيئة نظرا لعدم التقيد بالقواعد الاحترازية عند استعمال المبيدات عند الزراعة .وهذا يمس بصحة الإنسان ويزيد من احتمال إصابته بمرض السرطان، واستنزاف للتربة والموارد المائية وغيرها من الأضرار الجانبية.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، الاستثمار الزراعي ، البيئة

Abstract :

Agricultural investment is an efficient tool to achieve sustainable development for the real incomes that it realizes. Agricultural sector is one of the most promising in Biskra which is ranked the first nationally in agricultural production. This study aims to highlight the role of agricultural investment in sustainable development with the perquisite of respecting the rules to preserve the environment, not to exhaust and damage it. Therefore, we focused on the town of Biskra as a case study to identify the reality of agricultural investment and production methods used. This region is provided with agricultural constituents that allow it to guarantee the population's needs and realize food security, it is ranked the first nationally in this sector, too.

Results of the study show that there two impacts of these agricultural investments. While the positive impact is represented in job creation for the youth of this region, the negative one is related to damaging the environment. The latter is the result of non-respecting precautionary rules when using pesticides in agriculture which affects human health and increases the possibility of cancer infection, soil and water resources exhaustion and other bad side effects.

Key words : Sustainable Development, Agricultural Investment ,environment

المقدمة:

تحاول الجزائر كغيرها من الدول الوصول إلى تنمية مستدامة،نظرا لما لها من أهمية قصوى وضرورة ملحة في الوقت الحالي. فالتنمية المستدامة التي تعني استخدام وتحقيق تنمية للوقت الحالي دون المساس بحاجيات الجيل المستقبلي، والتي تتطلب تجنيد كافة الجهود ومن أهمها الاستثمار، لكن يجب أن يراعي هذا الاستثمار شروط الحفاظ على البيئة. ولهذا وللتخلص من الاعتماد الشبه التام على قطاع المحروقات، تحاول الجزائر تطوير الاستثمار في قطاعات أخرى، لكي تنوع من مصادر من جهة ، ومن أجل الحفاظ على البيئة من جهة أخرى.ومن بين القطاعات المتوجة لتحقيق ذلك الزراعة، لما لها من دور رئيسي في تحقيق قيمة مضافة، وهنا نطرح الإشكال التالي:

ما هو دور الاستثمار الزراعي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال حماية البيئة؟ وما تأثير الاستثمار الزراعي على البيئة في ولاية بسكرة؟

و للإجابة على هذه الإشكالية يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

- يعتبر الاستثمار في قطاع الزراعة عامل من العوامل المساعدة في تحقيق تنمية مستدامة.
- إن استخدام المدخلات دون التقيد بالمعايير من أجل تكثيف الإنتاج سوف يضر بالبيئة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى توضيح الدور الفعال الذي يلعبه الاستثمار الزراعي في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة المرجوة من طرف الدولة وعلى الخصوص في ولاية بسكرة محل الدراسة نظرا للمكانة الهامة التي تلعبها الزراعة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال المحافظة على البيئة

أهمية الموضوع:

ترجع أهمية الموضوع نظرا لتزايد اهتمام الجزائر بالتنمية المستدامة في الآونة الأخيرة، والانتباه إلى الدور الفعال الذي يشكله الاستثمار في القطاع الزراعي الذي يحقق فوائض مالية، وفي نفس الوقت يحافظ على البيئة، إذا تم انجازه بطرق صحية لا تؤثر على الثروات الطبيعية من ماء وهواء وإنسان وتربة وحيوان.

حدود البحث:

الحدود الزمانية:حجم الاستثمارات في ولاية بسكرة للسنوات: 2014،2013،2012،2011،2010.

الحدود المكانية: ولاية بسكرة.

المنهج وأسلوب البحث: لمعالجة موضوع البحث تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لنبين أصل التنمية المستدامة ،كما يساعدنا على جمع البيانات والمعلومات عن حجم الاستثمارات في ولاية بسكرة ،وأسلوب دراسة الحالة المناسب لدراسة حالة ولاية بسكرة.

ولهذا قسم العمل إلى ما يلي:

أولا: الإطار المفاهيم للتنمية المستدامة

1– السياق التاريخي:

لقد بدأت معالم ضرورة التنمية المستدامة تظهر للوجود منذ بداية النهضة الصناعية الأولى. وكذا التوغل الاستعماري،وذلك نتيجة طغيان الإنسان في استنزاف الثروات واستغلال الطاقات الموجودة دون رحمة. فبدأت آثار ذلك الجور في الظهور،وعانى الجميع إما من تراجع في إنتاج ووفرة الغذاء نتيجة للتزايد المذهل في تعداد السكان ، ونقص المياه وتلوث المصادر المائية ،وإما من تلوث الجو وتغير المناخ،من جراء التطور الصناعي واستغلال الطاقة دون حرص،مما زاد في انتشار الغازات الضارة والسامة في الجو،وارتفاع درجة حرارة الأرض ، التي أصبحت مهددة بالغرق لو ذاب الغطاء الجليدي للقطب الشمالي. وجسد هذا في انتشار الفقر والمجاعات وانتشار البطالة والأمراض ،وتدهور الموارد الطبيعية لكوكب الأرض. هنا انفجر سؤال شغل العالم أجمع حول مدى قدرة الأرض والبيئة على التحمل. وهنا اتفق الجميع على ضرورة التعاون لوضع خطة عامة لتحقيق ما اتفقوا على تعريفه التنمية المستدامة والتي ترادف مفهوم المحافظة على البيئة والأمن البشري.

ففي سنة 1962 أصدرت راشيل كارسون كتابها المعروف بالربيع الصامت الذي اعتبر ثروة في عالم البيئة آنذاك ،ثم أعقبه انعقاد مؤتمر روشيلكون بسويسرا سنة 1971 حيث دق ناقوس الخطر ليخدم العالم من الجور على البيئة والكون (قادري محمد،2013، ص 9).

ولعل من أوائل التقارير والدراسات التي أشارت إلى ذلك الموضوع التقرير الصادر عن نادي روما عام 1972 بعنوان "**قيود على النمو**"، والذي أفكاره الأساسية على مدى المبادرات البحثية لمجموعة من العلماء والباحثين عام 1968 الذين اهتموا بوضع نموذج عالمي يحقق درجة من النمو المستمر ،ولقد خلص هذا التقرير إلى ضرورة تقييد أو تحجيم الاستثمارات الرأسمالية عند حدود معينة ،كما أكد على ضرورة أن تقوم عملية التنمية المستمرة مع توفير أنشطة تشجيع بعض الاهتمامات الإنسانية مثل التعليم ، الفن، الدين، الموسيقى، الرياضة، التفاعلات الاجتماعية ...الخ.(أحمد عبد الفتاح ناجي،2013، ص 14)

ورغم تعرضه للنقد الشديد،إلا أنه نجح في دفع الأمم المتحدة لعقد مؤتمر عن البيئة عام 1972 في استكهولم والذي أسهم بدوره في إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة عام 1974 UNEPومنظمة الأنتكاد UNCTAD . ولاشك أن ذلك أسهم جديا في لفت الأنظار للبدائل التنموية الجديدة منذ مطلع السبعينات، وركزت بصفة خاصة على تحقيق التوازن بين البيئة والتنمية.(أحمد عبد الفتاح ناجي، 2013 ، ص 14)

وفي العشرين عاما التالية أجريت عملية تقييم لمفهوم التنمية المستدامة ،حيث تم صك هذا المصطلح في المرة الأولى كان ذلك في إحدى مطبوعات الاتحاد الدولي للمحافظة على البيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP عام 1980 حيث أكد هذا التقرير على ضرورة البعد عن نماذج التنمية السابقة وعلى ضرورة ربط التنمية بقضايا البيئة ،وضرورة ربط رفاهية الإنسانية حاليا ومستقبلا بالمحافظة على رأس المال الطبيعي.

ولكن هذا التقرير لم يلقى نجاحا لأنه لم يراعي العدالة. إلا أنه كان مقدمة عن مفهوم التنمية وفي المرة الثانية جاء عام 1987 في التقرير الذي أصدرته اللجنة الدولية المعنية بالبيئة والتنمية WCED والتي أطلق عليها لجنة بروندتلاند Brundt Land بعنوان مستقبلنا المشترك حيث صكت تلك اللجنة مصطلح التنمية بناءا على ثلاثة أمور هي:(أحمد عبد الفتاح ناجي،2013، ص 17،18)

أ- ضرورة المحافظة على رأس المال الطبيعي وحمايته للأجيال القادمة وحددت مسؤوليته الجيل الحالي تجاه ذلك.

ب– ضرورة أن يأتي استئصال الفقر على أولويات أجندة العمل في الدول النامية ،وأن تلك الأولوية هي المحرك أو المحور الذي تقوم عليه سياسات التنمية المستدامة على المستوى الدولي بعد ذلك.

ج– ضرورة إعادة النظر في شروط التجارة والتبادل الدولي وفي تدفقات رؤوس الأموال وإعادة صياغة العلاقات الاقتصادية.

لكن هذا المؤتمر لم يسلم من الانتقادات، إلا أنه يعتبر من البدايات التي أشارت للقضايا البيئية ومفهوم التنمية المستدامة،ولقد أحدث هذا التقرير تحولا على مستوى السياسة العامة في الاهتمام بالقضايا البيئية ،كما أنه دعم وعزز من قدرة الأمم المتحدة على عقد مؤتمر ريودي جانيرو في البرازيل عام 1992 ،والشهير بقمة الأرض the Earth Summit والمعني بالبيئة والتنمية والذي ترتب عليه إبرام العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ،وأهمها ما يطلق عليه ميثاق الأرض ،وهو عبارة عن مجموعة من المبادئ الواجب احترامهما من جانب الدول الأعضاء (178 رئيس دولة وحكومة) يهدف تشجيع تطبيق مفهوم التنمية المستدامة (CSD) كذلك صدر برنامج عمل تنفيذي تحت أجندة القرن 21. كما أنشئت لجنة عهد إليها بمتابعة تطبيق مفهوم التنمية المستدامة.

وبعد ذلك وفي شهر ديسمبر من عام 1997 تم إقرار بروتوكول " كيو تو" الذي يهدف إلى الحد من انبعاث الغازات الدقيقة والتحكم في كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وزيادة استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة.

وبعد انتهاء عشر سنوات على مؤتمر ريو 1992 انعقدت القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة في جوهانسبورج بجنوب إفريقيا خلال أوت 2002 والتي كانت تهدف إلى تحقيق رفاهية للناس والمحافظة على الموارد الطبيعية، في عالم يشهد نمو سكانيا يصاحبه طلب متزايد بالضرورة على الطعام والماء والرفاهية مع الحفاظ على نصيب وافر للأجيال القادمة،وقدمت هذه القمة العديد من التوصيات جاءت إلى التأكد من الالتزام الدولي بتطبيق مبادئ التنمية المستدامة إلا أنها خلصت إلى أنه هناك قصور في الوفاء بالتعهدات وقصور في الأداء بالنسبة للسلطات المحلية والحكومات المعنية. (أحمد عبد الفتاح ناجي،2013، ص 23)

إذا فالتطور من فكرة بيئة الإنسان عام 1972 إلى فكرة البيئة والتنمية عام 1992م إلى فكرة التنمية المستدامة عام 2002 يرتكز على تقدم ووعي ناضجتين ذلك أن العلاقة بين الإنسان

والبيئة لا تقتصر على آثار حالة البيئية على صحة الإنسان ،إنما للعلاقة وجه أخر هو: إن البيئة هي خزان الموارد التي يحولها الإنسان بجهده وبما حصله بالمعارف العلمية والوسائل التقنية إلى ثروات.(كريم زرمان، 2009، ص 194،195)

و كخلاصة نلاحظ أنه كان هناك تطور في المؤتمرات والتقارير المهتمة بالتنمية والبيئة منذ ثلاثين عاما، بداية من تقرير "نادي روما" عام 1974 تحت عنوان " حدود النمو" إلى غاية الوصول إلى القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة في "جوهنسبورغ" بجنوب إفريقيا سنة 2002 ، كلها كانت تحاول وضع سياسات واستراتجيات تنموية قادرة على تحقيق التوازن بين التنمية والحفاظ على البيئة وحسن استغلالها.

2- مفهوم التنمية المستدامة:

تعددت التعاريف المتعلقة بالتنمية المستدامة واختلفت باختلاف الحقب الزمنية والانتماءات الفكرية ،إلا أنها تنصب جميعها في نفس المدلول ،سنحاول أن نصل إلى تعريف لها من خلال مجموعة من التعاريف:

- تعرف على أنها: صيانة واستدامة الموارد المتعددة في البيئة تلبية لاحتياجات البشر الحاليين والاجتماعية والاقتصادية وإدارتها بأرقى التكنولوجيا والعلم المتاحين مع ضمان استمرارية المورد لرفاهية الأجيال التالية.(صلاح عباس،2010، ص17)

- وتعرف على أنها عملية التنمية التي تلبي أماني وحاجات الحاضر دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر.(عبد العزيز قاسم، 2010،ص171)

في سنة 1987 قدمت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية تقريرهما المعنون بـ " مستقبلنا المشترك" والمعرفة بتقديم بروتلاند Brundt Land ،قدمت تعريفا سياسيا الذي يقدم التنمية المستدامة على أنها طريقة Mode للتنمية والتي تسمح للأجيال الحاضرة بإشباع رغباتها دون المساس بقدرات الجيل القادم على تحقيق احتياجاتهم.(Michel dion et dominique,2008,p1)

3- أبعـاد التنمية المستدامة:

جاءت التنمية المستدامة مركز على ثلاثة أبعاد أساسية للاستدامة وهي اقتصادية بيئية واجتماعية.

3-1- البعد البيئي :

اعتمادا لتقرير النهائي لقمة الأرض عن التنمية المستدامة "جوهنسبورغ" ،سبتمبر 2002 ،فيما يتعلق بأنواع التنمية المستدامة والأهداف الأساسية من تحقيقها ،تكون الاستدامة البيئية في المجالات الحيوية على النحو التالي: (قادري محمد، 2013، ص76،77)

الاستدامة البيئية:

أ- في مجال المياه:تهدف إلى ضمان الحماية الكافية للمستجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الايكولوجية.

ب - في مجال الغذاء : تهدف إلى ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه...

ج-في مجال الصحة : تهدف إلى ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الايكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة.

3-2- البعد الاقتصادي:

إن سكان الدول الصناعية يستنزفون من الموارد الطبيعية أضعاف ما يستخدمه سكان الدول النامية ،وبالتالي فالتنمية المستدامة بالنسبة للدول الصناعية تعني إجراء تخفيضات مضطردة في مستويات الاستهلاك وأنماطه المبددة للطاقة والموارد الطبيعية ،وقد يكون ذلك بإجراء تحسينات على كفاءة الاستخدام أو حتى من خلال تغيير أنماط المعيشية ولابد من التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى الدول النامية.

3-3- البعد الاجتماعي:

لا يمكن تحقيق تنمية خارج الوسط الاجتماعي ،فالإنسان هو الوسيلة التي لا يمكن أن يستغني عنها الاقتصاد.العنصر الاجتماعي يشير إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر،وإلى النهوض برفاه الناس وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمة الأساسية ،والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن ،واحترام حقوق الإنسان ،كما يشير إلى تنمية الثقافات المختلفة ،والتنوع والتعددية والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في صنع القرار ،فهي تنمية تهدف إلى تحقيق تنمية اجتماعية بين جميع فئات المجتمع ،لكن دون أن ننسى الحفاظ على رغبات الأجيال القادمة. (قادري محمد، 2013، ص81)

إذا فالبعد الاقتصادي والبيئي يرتبط بشكل كبير بالبعد الاجتماعي والذي يركز على المساواة في التوزيع ، المشاركة الشعبية والتنوع الثقافي والإنصاف والعدل في اختبارات النمو.

4-أهداف التنمية المستـدامة :

تعددت أهداف التنمية المستدامة لكن مجملها يركز على أربع نقاط وهي تحقيق كل من التقدم ، العدالة ،الدوام والاستمرارية والاستقرار ،ولقد وضعت غايات وأهداف التنمية المستدامة بشكل دقيق في النقاط التالية:

– القضاء على الفقر المدقع والجوع، أي العمل على تخفيض عدد الأشخاص الذين يعيشون على اقل من دولار في اليوم.(عبد الله خبابة، 2011، ص136)

– تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان:تحاول التنمية المستدامة من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة السكان في مجتمع اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا وروحيا ،عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو ،وليس الكمية وبشكل عادل ومقبول وديمقراطية .(محمد غنيم، أبو الزنط، 2011،ص29)

– تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القادمة وذلك من خلال تنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

– تحقيق واستغلال واستخدام عقلاني للموارد: تتعامل التنمية المستدامة على الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة ،لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني. (محمد غنيم، أبو الزنط، 2011،ص29)

– ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع ،وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي ،وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة ،دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر وأثار بيئية سالبة.

5- مؤشرات التنمية المستدامة :

يقاس الوضع القائم للتنمية المستدامة في أي دولة بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية والمؤسسية. هذه المؤشرات تعكس مدى نجاح الدول في تحقيق

التنمية المستدامة وهي تقيم حالة الدول من خلال معايير كمية حسابها ومتابعة تغيراتها وتوجهاتها، هذه المؤشرات هي كالتالي :(دبقة شريف ، العايب عبد الرحمان، ص 103)

5-1- **المؤشرات الاقتصادية:**- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي- نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي- مجموع الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

- صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المستلمة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

5-2- **المؤشرات الاجتماعية:**- مؤشر الفقر البشري- معدل البطالة- نوعية الحياة- التعليم - معدل النمو السكاني- النسبة المئوية لسكان المناطق الحضرية.

5-3- **المؤشرات البيئية:**- متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية- متوسط نصيب الفرد من إجمالي الأراضي المزروعة- كمية الأسمدة المستخدمة سنويا- الأراضي المصابة بالتصحر- التغير في مساحة الغابات.

5-4- **المؤشرات المؤسسية:** - خطوط الهاتف الرئيسية لكل 100 نسمة- المشتركون في الهاتف النقال لكل 100 نسمة - الحواسيب الشخصية لكل 100 نسمة- مستخدمو الانترنت لكل 100 نسمة

يركز هذا البحث على المؤشرات البيئية و كيف يؤثر الاستثمار الزراعي على البيئة في ولاية بسكرة

ثانيا: الاستثمار في ولاية بسكرة

1- ماهية الاستثمار:

يعرف الاستثمار بأنه تلك العمليات التي يقوم بها أحد أطراف النشاط الاقتصادي والتي تتمثل في خلق رأس مال أو زيادة حجم الموجود منه بهدف الحصول على مزيد من الإشباع في المستقبل.(ابراهيم متولي،2011،ص26)

إذا فالاستثمار هو عملية تحويل ما لدى الشخص من أموال عامة عاطلة أو محتفظ بها.

و يعرف الاستثمار أيضا بأنه:" الزيادة الصافية في رأس المال الحقيقي للمجتمع " أو هو عبارة عن استخدام السلع والخدمات في تكوين طاقات إنتاجية جديدة".(علي لطفي، 2009،ص3)

2- أنواع الاستثمارات: لقد تعددت أنواع الاستثمار، باعتباره يمكن أن يكون خاص أو استثمار شركات أو استثمار حكومي ، حيث يصنف إلى نوعين رئيسين وهو الاستثمار الحقيقي و الاستثمار المالي.

الاستثمار الحقيقي: يعتبر الاستثمار حقيقيا أو اقتصاديا متى وفر للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي.أو اقتصاديا، متى وفر للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي كالعقار و السلع والذهب ...الخ، ويقصد بالأصل الحقيقي كل أصل له قيمة اقتصادية في حد ذاته ويترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية تظهر إما في شكل سلعة أو في شكل خدمة (محمد مطر، ص 77)

الاستثمارات المالية: وتشمل الاستثمار في سوق الأوراق المالية حيث يترتب على عملية الاستثمار فيما حيازة المستثمر لأصل مالي غير حقيقي يتخذ شكل سهم أو سند أو شهادة إيداع... الخ و الأصل المالي يمثل حقا ماليا يخول لحامله المطالبة بأصل حقيقي، ويكون عادة مرفقا بمستند قانوني، كما يرتب لحامله الحق في الحصول على جزء من عائد الأصول الحقيقية للشركة المصدرة للورقة المالية (محمد مطر، ص 79).

كما يمكن أن تقسم الاستثمارات على حسب المجال المستثمر فيه فهناك الاستثمارات السياحية والاستثمارات الصناعية، الاستثمارات الزراعية و التي سنركز عليها في هذا البحث.

فالاستثمار في المجال الزراعي هو إقامة مشاريع زراعية مختلفة.(محمد ندا ندا،2013،ص77)

3- تطور حجم الاستثمارات في ولاية بسكرة:

شهدت ولاية بسكرة في الآونة الأخيرة حركة كبيرة من الاستثمارات خاصة بعد صدور الإجراءات الجديدة لقانون الاستثمار التي أقرها قانون المالية التكميلي لسنة 2011 المعدلة لأحكام الأمر 04/08 المتعلق بالاستثمار الرامي إلى اقتناء العقار الصناعي بالدينار الرمزي، ، ففي سنة 2014 فقط تم اعتماد 551 ملف استثماري موزعة على مناطق النشاطات بـ 339 مشروع و أملاك الدولة 212 مشروع ومست عدة قطاعات ، ولقد خصص لهذه المشاريع وعاء عقاري يقدر بـ 2.127.78 هكتار بتكلفة استثمارية قدرها 712 مليار دينار وبإمكانها إنشاء عند تشغيلها 46649 منصب عمل ،كما هو مبين في الجدول التالي: (ولاية بسكرة مديرية التخطيط)

جدول رقم(1): المشاريع الطالبة للاستفادة من امتياز استغلال الأراضي

القطاعات	عدد المشاريع	المساحة المختارة بالهكتار	مناصب الشغل
الأشغال العمومية	4	6.9415	206
الزراعة	109	50.34	5502
الصناعة	184	675.0923	26493
الخدمات	89	97.0875	3668

مواد البناء	68	394.6691	5323
الري	0	0	0
التجارة	3	4.4380	100
السياحة	62	467.6231	4980
أخرى	32	431.5901	377
المجموع	551	2127.7816	46649

المصدر: ولاية بسكرة مديرية التخطيط

هذا بالإضافة إلى عدة مشاريع ممولة ومدعمة من طرف هيئات الدعم التي وضعتها الدولة لتطوير الاستثمار ولمساعدة الشباب على انجاز مشاريعهم الاستثمارية، وسنوضح حجم المشاريع حسب كل هيئة دعم.

المشاريع الممولة عن طريق ANSEG خلال الفترة 2010-2014:

جدول رقم(2): المشاريع الممولة عن طريق ANSEG خلال الفترة 2010-2014

	2010		2011		2012		2013		2014	
القطاعات	المشاريع الممولة	مناصب الشغل	المشاريع الممولة	مناصب الشغل	المشاريع الممولة	مناصب الشغل	المشاريع الممولة	مناصب الشغل	المشاريع الممولة	مناصب الشغل
الفلاحة	43		178	605	710	1756	1145	3057	1456	3725
الحرف	28		48	102	48	71	100	196	110	238
البناء و العمومية	58		52	182	40	132	19	69	32	132
الري	5	835	3	14	5	13	2	7	1	1
الصناعة	16		23	81	38	112	31	75	43	98
المهن الحرة	7		6	10	5	7	15	18	95	102
الخدمات	62		89	179	216	285	283	465	302	465
النقل	35		81	151	138	207	24	32	4	4
المجموع	**254**	**835**	**480**	**1324**	**1200**	**2583**	**1619**	**3919**	**2043**	**4765**

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب–بسكرة–

ومن خلال هذا الجدول نلاحظ تطور عدد المشاريع الممولة عن طريق الوكالة التي تهتم بتدعيم الشباب وحثهم على إنشاء مشاريعهم الخاصة من أجل المساهمة في التخفيض من حدة البطالة و تدعيم التنمية التي تسعى الدولة للوصول إليها.

المشاريع الممولة عن طريق الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC:

كما تم تمويل عدة مشاريع عن طريق الصندوق الوطني للتأمين على البطالة من طرف وكالة بسكرة والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم(3):المشاريع الممولة عن طريق الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC الفترة2010-2014:

	2010		2011		2012		2013		2014	
القطاع	عدد المشاريع	مناصب الشغل	عدد المشاريع	مناصب الشغل	عدد المشاريع	مناصب الشغل	عدد المشاريع	مناصب الشغل	عدد المشاريع	مناصب الشغل
الفلاحة وتربية المواشي	60	180	1245	3735	1162	3486	1394	4182	1500	4500
الحرف	23	46	209	418	228	456	270	540	232	464
البناء و الأشغال العمومية	12	36	51	153	21	63	22	66	20	60
الصناعة	19	57	70	210	48	144	53	159	61	183
الخدمات	82	164	318	636	185	370	124	248	159	318
النقل	198	198	1002	1002	465	465	165	165	/	/
المجموع	**394**	**681**	**2895**	**6154**	**2109**	**4984**	**2028**	**5360**	**1972**	**5525**

المصدر: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC بسكرة

والملاحظ من الجدول أعلاه أن هناك تزايد في عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة منذ سنة 2010الى سنة 2014 خاصة في مجال الفلاحة

المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

كما تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بتمويل المشاريع الصغيرة والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول(4):حجم المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر2010-2014

	2010		2011		2012		2013		2014	
القطاع	عدد المشاريع	مناصب الشغل	عدد المشاريع	مناصب الشغل	عدد المشاريع	مناصب الشغل	عدد المشاريع	مناصب الشغل	عدد المشاريع	مناصب الشغل
الزراعة	34	35			295	295	510	510	32	32
الصناعات الصغيرة جدا	0	0			88	88	399	399	8	8
البناء و الأشغال العمومية	105	107	317	317	227	227	268	268	18	18

الخدمات	380	397			777	777	841	841	275	275
الحرف	395	408			1031	1031	676	676	5	5
التجارة	0	0			01	01	61	61	39	39
المجموع	914	947	317	317	2419	2419	2755	2755	377	377

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM بسكرة

والملاحظ من هذا الجدول أنه خلال العامين 2012و 2013 مولت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر اكبر عدد من المشاريع وصلت إلى 2419 و 2755 مشروع على التوالي ثم انخفضت إلى 377 مشروع سنة 2014.

المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

و دون أن ننسى المشاريع المدعمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI والتي تقوم بتقديم التسهيلات للمستثمرين ومساعدتهم على المباشرة في استثماراتهم والجدول التالي يبين ذلك.

جدول رقم(5): حجم المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2010-2014

	2010		2011		2012		2013		2014	
القطاع	المشاريع	م الشغل	المشاريع	م. الشغل	المشاريع	م.الشغل	المشاريع	م.الشغل	المشاريع	م.الشغل
الزراعة	2	32	1	26	1	16	0	0	3	57
البناء و العمومية	23	228	17	91	34	246	30	435	38	390
الصناعة	15	675	15	2145	22	1545	19	608	19	551
الصحة	1	14	1	6	0	0	3	24	3	131
النقل	37	160	42	395	51	237	33	118	44	161
السياحة	2	29	1	220	9	280	2	230	2	55
الخدمات	17	93	17	143	19	231	11	83	9	87
المجموع	**97**	**1231**	**94**	**3026**	**136**	**2555**	**98**	**1498**	**98**	**1432**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI بسكرة

وبهذا نلاحظ التزايد المستمر لعدد المشاريع الممولة في ولاية بسكرة بكل وسائل الدعم و المساعدة ونعرف أن لهذه المشاريع اثر على الوضعية الاقتصادية والبيئية للولاية و سنركز على أثر الاستثمار في المجال الزراعي على البيئة في هذه الولاية ، خاصة أن هذه الولاية احتلت مؤخرا المرتبة الأولى وطنيا من حيث الإنتاج الزراعي .

ثالثا: أثر الاستثمار الزراعي على البيئة في ولاية بسكرة

تاريخيا الزيبان بسكرة مشهورة بثلاث نشاطات رئيسية زراعية ، تترأسها زراعة النخيل 80% دقلة نور، تربية الأغنام غالبا سلالة أولاد جلال سلالة جد محبوبة لدى مزارعي المنطقة وأخيرا زراعة الحبوب والزيبان مشهورة أيضا ولكن بصفة قليلة بزراعة التوابل و الفواح.

هناك قرابة 30 سنة ظهر نشاط رابع في ميدان الزراعة في منطقة الزيبان،هذا النشاط هو الزراعة في البيوت البلاستيكية للنباتات المعيشية حاليا ولاية بسكرة تشغل المكان الأول على المستوى الوطني في إنتاج النباتات المعيشية، وتعد الزراعة في البيوت البلاستيكية الزراعة المكثفة بامتياز ، وهذا ما يجعلها تلجأ لاستعمال المبيدات ومن بينها السامة والبنزين لذلك هي ضارة على البشر وملوثة للبيئة ، فخاصيتها السامة تأثر على الإنسان والبيئة بكيفية استعمالها من طرف المزارعين.

والملاحظ لحجم الاستثمارات الزراعية في ولاية بسكرة يجد أنها في تزايد مستمر السنوات الأخيرة نتيجة لدعم الدولة لهذا القطاع وتشجيعه بمختلف أجهزة الدعم ونجمعها في الجدول التالي:

الجدول رقم 6: الاستثمارات الزراعية في ولاية بسكرة للفترة 2010-2014

2010		2011		2012		2013		2014	
المشاريع	م. الشغل	المشاريع	م.الشغل	المشاريع	م.الشغل	المشاريع	م.الشغل	المشاريع	م.الشغل
139	347	1476	4466	2168	5553	3049	4961	3100	13816

المصدر :من إعداد الباحثة بناءا على معطيات الجداول السابقة

كل هذه المشاريع وغيرها حققت كميات معتبرة من المحاصيل الزراعية و الجدول التالي يبن ذلك

جدول 07: حجم المحاصيل الزراعية والحيوانية لولاية بسكرة للفترة 2010-2014

الوحدة: قنطار

	2010/2009	2011/2010	2012/2011	2013/2012	2014/2013
خضر وفواكه ومحاصيل أخرى	4.252.835	3.959.800	5.193.282	5.546.160	7.525.588
التمور	2.205.000	2.917.186	3.214.402	3.770.581	3.214.004
الحبوب	626.695.50	666.914	693.785	531.662	699013
اللحوم الحمراء	101.575	102.535	116.085	816.115	115000
اللحوم البيضاء	13.980	12.205	13.369	293.11	15000

المصدر : مدرية الفلاحة لولاية بسكرة

الملاحظ لحجم المحاصيل يجد أنها في تزايد كل موسم و هذا يرجع إلى تزايد الاستثمارات في هذا المجال و بالإضافة إلى استعمال الفلاحين للزراعة المكثفة التي تنمي حجم المنتوجات و بالرغم من النتائج الايجابية التي تحققها هذه الاستثمارات للاقتصاد الوطني من خلق لقيمة مضافة ومناصب شغل ومن محاصيل تغطي متطلبات السوق المحلي، إلا أن لها آثار أخرى على البيئة وذلك نتيجة لطريقة تنفيذ تلك الاستثمارات، فالزراعة في البيوت البلاستيكية هي الزراعة المكثفة بامتياز ، وهذا ما يجعلها تلجأ لاستعمال المبيدات ومن بينها السامة و البنزين لذلك هي ضارة على البشر وملوثة للبيئة ، فخاصيتها السامة تأثر على الإنسان و البيئة بكيفية استعمالها من طرف المزارعين.وحسب دراسة قام بها الباحثون رمضاني و طاهري و بلهادي حول التطبيقات المستعملة لحماية النباتات في الزراعات المحمية من طرف فلاحي طولقة و سيدي عقبة لولاية بسكرة Ramdani N, TAHRI N et BELHADI A, Pratique Phytosanitaires chez Les serristes Maraichers Des Localités de Tolga et de Sidi–Okba (wilaya de Biskra) , journal Algérien des Régions Arides.

وتوصل الباحثون إلى النتائج التالية:

1– بخصوص التدابير الأمنية المتخذة من قبل المزارعين أثناء العلاج بينت الدراسة التي أجريت على عينة تتكون من 200 فلاح أن المزارعين لا يعطون أي اهتمام لارتداء اللباس الوقائي الكامل، فسجل نسبة أولئك الذين لا يتخذون تدابير وقائية مرتفعة لدى مزارعي كلتا المنطقتين 73% طولقة و 59% سيدي عقبة من بين وسائل الحماية التي يستعملها المزارعين ، القفازات 20% طولقة و 32% سيدي عقبة وهناك ارتداء الوشاح بنسبة 7% في المنطقتين.(Ramdani , Tahri et Belhadi, 2009, P 8

ولهذا فان المخاطر التي تواجه المزارعين هي التسمم بالمبيدات بالدرجة الأولى، وإذا تمكنوا من مواجهة التسمم الحاد فإنهم محاصرين على الأرجح من قبل قوة التسمم المزمن فهي تتراكم في الجسم بجرعات صغيرة وخاصة إذا ما استمروا في ممارسة هذا النوع من الزراعة لفترة طويلة. وإذا تمكنوا من مواجهة التسمم الحاد فإنهم محاصرين على الأرجح من قبل قوة التسمم المزمن فهي تتراكم في الجسم بجرعات صغيرة وخاصة إذا ما استمروا في ممارسة هذا النوع من الزراعة لفترة طويلة. (Ramdani , Tahri et Belhadi, 2009, P 87)

2- بالنسبة لامتثال الفلاحين لأوقات الانتظار قبل الحصاد و العلاج بالجرعات فلقد أكد كل من مزارعي سيدي عقبة و طولقة أنهم لا يحترمون وقت الانتظار قبل الحصاد 52% و59% على التوالي بغض النظر على احترامهم التعبئة و التغليف .

كما أثبت عدم احترام المزارعين لأوقات الانتظار قبل الحصاد هذا ما يعرض المستهلك إلى خطر تراكم الأسمدة في أجسامهم، وهذا ما يهدد صحتهم.من جانب آخر الفلاح الذي يكون بصفته مستعمل للأسمدة ومستهلك للمنتوج معرض مرتين للنتائج المضرة الناجمة للتعرض لهذه الأسمدة.

ويعود عدم احترام (آجال الحصاد) أوقات الانتظار قبل الحصاد راجع إلى سببين رئيسيين: السبب الأول هو متطلبات السوق والثاني تجاهل هذه القاعدة من قواعد السلامة من قبل عدد كبير من المزارعين.هذا بالإضافة إلى عدم وجود وقاية في مختلف الأسواق حيث يبيع المزارعون منتوجاتهم بكل ثقة حتى و إن تم علاج هذه المنتوجات يوم من قبل.

3- بالنسبة لتردد العلاجات المستعملة من قبل مزارعي سيدي عقبة و طولقة وجد أن 36% و 38% على التوالي من مزارعي سيدي عقبة و طولقة يعالجون منتوجاتهم كل 4 إلى 7 أيام وهناك 30% و 29% على التوالي يعالجون كل 8 إلى 11 يوم .

4- أما في ما يخص تخزين المبيدات، فلقد لوحظ أن كل مزارع لا يملك أماكن التخزين وفقا للمعايير المطلوبة لتخزين هذه المنتوجات الحساسة والسامة، في المزارع التي تشملها الدراسة.حيث يقوم المزارعين بتخزين المبيدات في البيوت البلاستيكية بعضهم يشبكها على ارتفاع معين و الآخر يتركها على الأرض.هذه الطريقة للتخزين تعرض الأشخاص الذين لا يعرفون خطورة هذه المواد، خاصة الأطفال.كما انه هناك امكانية انتشار هذه المواد في الطبيعة بسبب الرياح مما يؤدي إلى حرق أوراق الاشجار والنباتات المعالجة. (Ramdani , Tahri et Belhadi, 2009, P 90)

و تأكد الدراسة معاناة المزارعين صحيا بسبب استعمالهم للمبيدات فيشتكي المزارعين من الصداع واضطرابات في الرؤية و التعب بمعدلات كبيرة متفاوتة من قبل المزارعين في الموقعين

جدول رقم (08) : مختلف التوعكات التي يحس بها مزارعي طولقة وسيدي عقبة

الأعراض	النسبة بسيدي عقبة %	النسبة بطولقة %
صداع الرأس	27	39
عدم وضح الرؤية	19	29
تعب (إرهاق)	23	19
آلام بالمعدة	2	6
آلام بالظهر	3	1
صعوبة في التنفس	12	4
التهاب رئوي	14	2

Source : Ramdani N, TAHRI N et BELHADI A, Pratique Phytosanitaires chez Les serristes Maraichers Des Localités de Tolga et de Sidi-Okba (wilaya de Biskra) , journal Algérien des Régions Arides, p 88.

كما تدل على ذلك أيضا الإحصائيات الخاصة بعدد مرضى السرطان بولاية بسكرة فلقد سجلت على مستوى قاعدة المستشفيات 69 مريض سنة 2011 ثم ارتفع إلى الضعف سنة 2012 أي 136 مريض إلى 193 مريض سنة 2013 و أخيرا 239 مريض سنة 2014.

إلى جانب كل هذه الأخطاء و التجاوزات هناك أخطاء أخرى يمارسها الفلاحون تؤثر على البيئة يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

– بسبب السقي المفرط و الزائد عن حاجة النخيل ما يولد ظاهرة صعود المياه و التي تشكل خطرا على ثروة النخيل،كما أن عدم استعمال السقي بالطرق الحديثة الممركزة،يؤدي الى تبذير المياه.(بوراوي خبير)

– حفر الآبار العميقة forage المناقب و التي يزيد عمقها على 200 متر، بطريقة تقنية crèpihage التي يستعملها الفلاح ليزيد من حجم المياه متجاهلا الأثر السلبي لهذه الطريقة على المياه العذبة التي تكون معرضة للاختلاط بالمياه المالحة بسب استخدام هذه التقنية.

بالنسبة للمؤشرات البيئية:

1– متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية في ولاية بسكرة هو260 لتر للفرد في اليوم لسنة 2014 بعدما كان 257لتر للفرد في اليوم خلال الفترة 2011/2010 ثم ارتفع إلى 259 لتر لليوم للفترة 2013/2012. (مديرية المياه لولاية بسكرة).

2- متوسط نصيب الفرد من إجمالي الأراضي المزروعة 0.223 هكتار للفرد.

3- أما فيما يخص كميات الأسمدة المستخدمة سنويا فالجدول التالي يبن ذلك:

جدول 9: كميات الأسمدة المستخدمة في العام

	2012/2011	2013/2012	2014/2013	2014/مارس2015	المجموع
لكمية(قنطار)	57987	73456	77292.50	41630.50	25366

المصدر :مديرية الفلاحة لولاية بسكرة

نلاحظ هنا تزايد كميات الأسمدة المستعملة في كل موسم.

4- بالنسبة للأراضي المصابة بالتصحر، فتصلح الى 86% من المساحة الإجمالية معرضة للتصحر أغلبها أراضي رعوية الموجودة في كل من رأس الميعاد ، البسباس، أولاد جلال ، الشعيبة.(خريطة الأراضي الحساسة للتصحر، محافظة الغابات لولاية بسكرة، جانفي 2010).

5- بالنسبة لمؤشر مساحة الغابات في الولاية فالمساحة لم تتغير منذ سنوات و تساوي 35200هكتار أي ما نسبته 2.6% من مساحة الولاية.(محافظة الغابات لولاية بسكرة)

خاتمة:

يلخص البحث أنه للوصول إلى تحقيق تنمية مستدامة لا بد من الاستثمار في عدة مجالات خاصة الجانب الزراعي إلا انه لا بد من الحرص على أن تكون طرق تطبيق هذا الاستثمار مطابقة لمعايير السلامة الموضوعة وذلك لتفادي الوقوع في الآثار الجانبية التي ممكن أن يسببها الاستعمال المفرط للمدخلات والمبيدات على الفلاح و صحته وعلى التربة و المياه و الهواء.

نتائج الدراسة:

- إن الاستثمار في القطاع الزراعي يساعد على تحقيق التنمية المستدامة بما يحققه من مداخيل حقيقية، وخلق لمناصب شغل جديدة، كما يساهم في تحقيق الاكتفاء في المحاصيل الزراعية والتخلص من اللجوء الكبير إلى الاستيراد بكميات كبيرة، و **هذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.**

- يؤدي الاستخدام المفرط للمدخلات من أجل تكثيف الإنتاج إلى إلحاق الضرر بصحة المزارع بدرجة أولى والمستهلك بدرجة ثانية هذا ما نلاحظه من خلال زيادة عدد المصابين بمرض السرطان، كما تؤثر على جودة التربة، **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.**

-إن الاستثمارات من أهم العوامل المساعدة على تحقيق التنمية المستدامة.

- تتطلب التنمية المستدامة تظافر كل الجهود لتحقيقها.

– ولاية بسكرة منطقة فلاحية بدرجة أولى و تحتل المرتبة الأولى وطنيا من حيث إنتاج .

– الاستثمار في المجال الزراعي يحقق مداخيل معتبرة للولاية، كما يساهم في التخفيض من نسبة البطالة في الولاية. إلا أن له آثار جانبية أخرى إذا مورس بطرق غير مدروسة وغير مطابقة لمعايير السلامة .

– كما أثبتت الدراسة أن عدم احترام المزارعين لأوقات الانتظار قبل الحصاد يعرض المستهلك إلى خطر تراكم الأسمدة في أجسامهم وهذا ما يهدد صحتهم، ومن جانب آخر الفلاح الذي يكون بصفته مستعمل للأسمدة ومستهلك للمنتوج معرض مرتين للنتائج المضرة الناجمة للتعرض لهذه الأسمدة.

– من الآثار السلبية التي يمكن أن ينتجها الاستخدام الغير عقلاني للمبيدات تدهور صحة الفلاحين و كذا المستهلكين واحتمال إصابتهم بأمراض خطيرة كالسرطان، وهذا ما يكلف الدولة أموالا طائلة.

– الطرق الغير عقلانية للسقي سوف تؤثر على المنتوج الفلاحي و ستسبب ظاهرة صعود المياه و تستنزف المورد المائي للولاية.

– زيادة نسبة الأراضي المصابة بالتصحر بالولاية حيث تبلغ 86% من المساحة الإجمالية للولاية.

قائمة المراجع:

– إبراهيم متولي حسن المغربي، دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي، دار الفكر الجامعي: الإسكندرية،2011.

– أحمد عبد الفتاح ناجي، التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية و المحلية الحديثة، المكتب الجامعي الحديث:الفيوم، الطبعة الأولى، 2013.

– خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة و التنمية المستدامة، الدار الجامعية: الإسكندرية، الطبعة الثانية،2010.

–خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة: الإسكندرية، 2013.

– دبقة شريف ،العايب عبد الرحمان، العمل والبطالة كمؤشرين لقياس التنمية المستدامة–حالة الجزائر– ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ،جامعة محمد خيضر، العدد 04 ديسمبر 2008.

– صلاح عباس،التنمية المستدامة في الوطن العربي،مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2010.

– عبد العزيز قاسم محارب، التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي، دار الجامعة الجديدة: الإسكندرية، 2011.

– عثمان محمد غنيم ، ماجدة أبو الزنط، التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر و التوزيع: عمان، الطبعة الأولى،2010.

– علي لطفي، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية: القاهرة، 2009.

–قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية و التطبيق، مكتبة حسين العصرية: بيروت، الطبعة الأولى،2013 .

– كريم رزمان، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، العدد رقم07 جوان 2010.

– محمد مطر، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية، دار وائل للنشر،عمان ، الطبعة الثالثة، 2004.

– محمد ندا ندا لبدة، الاستثمار العقاري ودوره في حدوث الأزمة المالية العالمية، مكتبة الوفاء القانونية: الإسكندرية، الطبعة الأولى،2013.

- Michel Dion et Dominique Wolff , LE DEVELOPPEMENT DURABLE THEORIES ET APPLICATIONS AU MANAGEMENT, dunod :Paris 2008.

–Ramdani N, TAHRI N et BELHADI A, Pratique Phytosanitaires chez Les serristes Maraichers Des Localités de Tolga et de Sidi–Okba (wilaya de Biskra) , journal Algérien des Régions Arides,2009.